كلية الحقوق
قسم القانون المدني

المسؤولية المدنية عن التحويل الإلكتروني للأموال
(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

علاء شوكت إبراهيم الدليمي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ رضا محمد عبيد (رئيساً)

أستاذ القانون التجاري والبحري – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة بني سويف

أ.د/ حسام الدين عبد الغني الصغير (عضواً)

أستاذ القانون التجاري – كلية الحقوق – جامعة حلوان

أ.د/ خالد حمدي عبد الرحمن (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني – عميد كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس

١٤٤٢ هـ – ٢٠٢٠ م

كلية الحقوق

قسم القانون المدني

صفحة العنوان

اسم الباحث: علاء شوكت إبراهيم الدليمي

عنوان الرسالة : المسؤولية المدنية عن التحويل الإلكتروني للأموال

(دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم التابع له: القانون المدني

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج: ٢٠٠٧

سنة المنح: ٢٠٢٠

كلية الحقوق

قسم القانون المدني

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: علاء شوكت إبراهيم الدليمي

عنوان الرسالة : المسؤولية المدنية عن التحويل الإلكتروني للأموال (دراسة مقارنة)

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ رضا محمد عبيد (رئيســـاً)

أستاذ القانون التجاري والبحري – عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة بني سويف

أ.د/ حسام الدين عبد الغني الصغير (عضـواً)

أستاذ القانون التجاري – كلية الحقوق – جامعة حلوان

أ.د/ خالد حمدي عبد الرحمن (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون المدني – عميد كلية الحقوق سابقاً – جامعة عين شمس

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بتاريخ / / بتاريخ / /

﴿ رَبِّ أَوۡزِعۡنِيٓ أَنۡ أَشۡكُرَ نِعۡمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ
وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنۡ أَعۡمَلَ صَٰلِحٗا تَرۡضَىٰهُ وَأَدۡخِلۡنِي
بِرَحۡمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٩ ﴾

(سورة النمل – الآية ١٩)

إهـــداء

الى أشرف الخلق خاتم الأنبياء و سيد المرسلين...

نبينا محمد (صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم) ...

الى من أعجز عن وصف تضحياتها و نكران ذاتها ...

لمن وضع الله الجنة تحت اقدامها ...

والدتي الحبيبة ...

الى من بسط يديه و جعل عنأه و تعبه شعارا للحياة من اجلي ..

والدي العزيز ...

الى من بكيت عليه بدل الدمع دماً .....

و من غاب عن عيني و هو في قلبي حاضراً..

اخي .. رحمه الله و اسكنه فسيح جناته ..

الى سندي و عزمي في حياتي .. الذين اسأل الله ان يحفظهم ..

إخوتي ..

الى كل من اراد الخير لي .. اليكم جميعاً ...

أهدي ما وفقني اليه ربي .. إخلاصاً و عرفاناً ...

شكر وتقدير

إلى روح أستاذي الفاضل "**الأستاذ الدكتور– رضا السيد عبد الحميد**، أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري، ووكيل كلية الحقوق سابقاً– جامعة عين شمس"، على ما قدمه لي من نصح و توجيه وإشراف في بداية إعداد هذه الرسالة، والذي لم يبخل عليَّ بعزيز وقته، رغم كثرة مشاغله ومهامه، فلروحه المغفرة والرضوان، وجزاه الله عني وعن كل طالب علم خير الجزاء، وأدخله الله فسيح جناته.

كما أسدي شكري وعرفاني وتقديري إلى **الأستاذ الدكتور/ خالد حمدي عبد الرحمن**، استاذ ورئيس قسم القانون المدني– عميد كلية الحقوق الأسبق – جامعة عين شمس, المفكر المستنير وصاحب العطاء المتدفق. أستاذي كم أحببتك في الله لتواضعك وعلمك وحلمك وأخلاقك الرفيعة، فكنت لي أخاً كبيراً وأستاذاً في غربتي عن أهلي ووطني جعل الله أيامك عامرة بالعطاء ورفعك الله بتواضعك وجزاك الله عني خير الجزاء لما قدمت لي من عونٍ وإرشاد وتشجيع من خلال إشراف سيادتكم على الرسالة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى العالم الجليل **الأستاذ الدكتور/رضا محمد عبيد** أستاذ القانون التجاري والبحري – عميد كلية الحقوق الأسبق– جامعة بني سويف، الغزير بعلمة وتواضعة لتفضله بقبول رئاسة لجنة المناقشة والحكم على الرسالة مما سيمنحها تميزا وجودة حيث ستلقى ملحوظاته طريقها السريع إلى هذا العمل فجزاه الله عني خير الجزاء, سائلاً المولى عزوجل أن يرفع قدره في الدنيا والأخرة, وأن يمتعه بالصحة والعافية، إنه ولي ذلك والقادر علية.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل لعضو لجنة المناقشة "**الأستاذ الدكتور/ حسام الدين عبد الغني الصغير** – أستاذ القانون التجاري– كلية الحقوق – جامعة حلوان، شاكراً لسيادته تشريفه بقبول المشاركة بلجنة المناقشة والحكم على الرسالة، متطلع إلى ما سيقدمه لي من نصح وإرشاد، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل **للدكتور/ حاتم عبد الرحمن** – مدرس القانون التجاري والبحري – كلية الحقوق – جامعة عين شمس، شاكراً لسيادته تشريفه بالإشراف على الرسالة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

الباحث

المقدمة

تُمارس البنوك العديد من العمليات والخدمات المصرفية، ومن بينها التحويل المالي؛ حيث كانت هذه العملية تتم بصورة تقليدية تتمثل بنقل أمر تحويل النقود من خلال أحد الأفراد بالسفر للجهة المطلوبة لتنفيذ ذلك الأمر؛ وذلك لعدم توافر وسائل الأتصال في تلك الحقبة من الزمن، ومع تطور وسائل الأتصال الحديثة منذ منتصف القرن الماضي تطلعت البنوك وبأهمية كبيرة ل لأستخدام تلك الوسائل الأمر الذي ساهم على أتمام عمليات التحويل المالي دون الحاجة الى تحمل أعباء السفر والتكاليف، فأستخدمت البنوك التلكس والفاكس والتلغراف والهاتف لتحويل الأموال من حساب الى أخر بأستخدام القيود المحاسبية المطلوبة لذلك، ومن وسائل الوفاء التقليدية المعروفة الشيكات والكمبيالات وسند السحب.

وكان لظهور ثورة الأتصالات والمعلوماتية، وتحديداً ما شهده العالم من تطور علمي كبير في النصف الثاني من القرن الماضي في كافة مجالات الحياة تقريباً، ومن أهم هذه التطورات العلمية وأكثرها تأثيراً في حياتنا العملية، هو أكتشاف الحاسب الإلكتروني وظهور شبكة الإنترنت.

ولقد كان لظهور هذه الوسائل الالكترونية دوراً بارزاً في نقل وتبادل البيانات والمعلومات إلكترونياً ومن ثم أبلغ الأثر من أستخدام المحررات الكتابية وتدخل الأفراد بصورة مباشرة والأنتقال الى البيئة التكنولوجية والعمليات الحسابية داخل جسم الحاسب الإلكتروني.

وعند الحديث عن الحاسب الإلكتروني كما هو مبين من أسمه فلا بدّ لنا من تعريف الإلكتروني (وهو عبارة عن شحنات كهربائية دقيقة جداً دائمة الحركة حول جسم هو النواة والذي هو جزء من الذرة) وأستخدمت الإلكترونيات في التصنيع ودخلت في كثير من المجالات فظهر الحاسب الآلي وغيره الذي يستقبل هذه الموجودات الإلكترونية).

ومن ثم تُعدّ عمليات التحويل الإلكتروني للأموال من أهم وسائل التقدم العلمي التي أفرزتها التطورات الحديثة في تكنولوجيا الأتصالات والمعلوماتية وأكثرها أنتشاراً، فقد أصبحت هذه العمليات المنافس الأول لوسائل الوفاء التقليدية كالشيكات على سبيل المثال، وتطورت لتأخذ أشكال متعددة تتوافق مع طبيعة العصر الحالي ومتطلبات زبائن البنوك والمؤسسات المخولة بالتعامل بالتحويلات المالية.

إذاً فإن هذا الأكتشاف قد أحدث ثورة معلوماتية هائلة، فقلبت هذه الثورة موازين الحياة العملية حيث أستبدلت كل ما كان قائماً على الأساليب التقليدية للتعامل بأستعمال الحاسوب في كل معاملة، وتعامل، حيث يقوم الحاسوب بتحويل البيانات والمعطيات وهي عبارة عن إشارات غير ملموسة من شكل إلى آخر بعد معالجتها من خلاله، ومن ثم نقلها من مكان إلى آخر أو من شخص لآخر.

فلقد كانت البنوك صاحبة الحظ الأكبر في أستعمال هذا الأكتشاف العلمي، حيث أدخلت الحاسوب في تنفيذ معظم معاملاتها مما سهل عليها الكثير من الجهد والوقت والمال ولكن ظهور هذا الحاسوب وأستخدامه في الصناعة المصرفية أحدث الكثير من المشاكل والصعوبات التي قد يصعب إيجاد حلول مناسبة لها في ظل القواعد القانونية التقليدية وخاصة فيما إذا نشأ نزاع في عملية التحويل الإلكتروني للأموال، وكانت هذه العملية مختلفة في جنسية أطراف المعاملة، وموطنهم فما المحكمة المختصة؟ وما القانون واجب التطبيق؟ وإذا قلنا بوحدة جنسية أطراف المعاملة واتحادهما بالموطن، فمتى تكون مسؤولية البنك؟ وكيف تكون هذه المسؤولية؟ وهذا ما سوف نتطرق له في موضع لاحق من هذه الأطروحة.

إذن فإن البنوك عند وضعها إستراتيجية للتكنولوجيا والأنظمة المعلوماتية فإنها تهدف في ذلك للوصول إلى خفض التكلفة، وزيادة العائدات

عند أستعمالها التكنولوجيا الإلكترونية المختلفة؛ مما يتيح للبنك أن يذهب بعلاقته بهذا الجمهور المتعامل معه إلى أبعد الحدود في جو من الثقة والخصوصية العالية من خلال تفصيل العمل المصرفي حسب حاجة المتعاملين مع البنك بحيث تتوافر بيئة مرنة تتمحور حول العميل تمكّن البنك من التعامل مع عملائه في أي وقت ومكان.

ولقد بدأت نظم الدفع الإلكترونية بالتطور والنمو منذ الستينيات من القرن العشرين حيث ظهر نظام تحويل الأموال إلكترونياً (Electronic Finds Transfer "EFT") ويستخدم هذا النظام فيما بين المصارف لتبادل الأموال فيما بينهما حيث يتم نقل الديون من مصرف إلى آخر من خلال الآلية التي يقوم بها نظام تحويل الأموال إلكترونياً، حيث تنقل هذه الأموال على شكل معلومات بين البنوك بكل سرية وكفاءة وأمان .

ففي البنك المركزي الفرنسي ظهر كومبيوتر المقاصة عام ١٩٦٩، وفي الولايات المتحدة الامريكية أنشأ الكونجرس عام ١٩٧٧ لجنة خاصة لدراسة مدى إمكانية إجراء تحويلات الكترونية للنقود تستخدم فيها تكنولوجيا المعلومات.

ولقد أهتمت الهيئات والمنظمات الدولية بأستخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال البنوك والمؤسسات المالية، ففي سنة ١٩٧٨ أصدرت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي توصية تتعلق بالمظاهر القانونية لنقل النقود دولياً عن طريق وسائل إلكترونية، وفي نفس السنة كلفت غرفة التجارة الدولية مجموعة عمل بدراسة المشاكل القانونية الناتجة عن المعالجة المعلوماتية لنقل النقود بين البنوك في الدول المختلفة.

ومن أهم النتائج التي طرأت على الصناعة المصرفية أنها أصبحت تعتمد على الركيزة الإلكترونية في عملياتها المصرفية مستغلة هذه الثورة المعلوماتية الهائلة في عصرنا الحاضر، حيث قامت بتوظيفها داخل أروقة